الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي تختتم أعمال دورتها التاسعة العادية المنعقدة في جدة من 1 إلى 5 مايو 2016

جدة في: 5 مايو 2016

عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي دورتها العادية التاسعة في جدة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من 1 إلى 5 مايو 2016 وحضرها، بالإضافة إلى أعضاء الهيئة، كل من معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد إياد أمين مدني، ومعالي الدكتور عبد السلام العبادي، أمين مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وسعادة السفيرة عصمت جاهان، عضوة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، وسعادة الدكتورة سهير حسن القريشي، رئيسة جامعة دار الحكمة بمدينة جدة.. كما حضر أعمال الدورة ممثلون عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والدول ذات صفة المراقب في المنظمة ومؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان ووسائل الإعلام وشاركوا مشاركة نشطة في المداولات المفتوحة خلال الدورة.

انعقدت المناقشة الموضوعاتية الاعتيادية للدورة يوم 4 مايو 2016 حول موضوع " **أثر تمكين المرأة على التنمية المستدامة للدول الأعضاء** ". وقد اعتمدت الهيئة في ختام دورتها الوثيقة الختامية حول هذا الموضوع.

أوضح رئيس الهيئة، السفير عبد الوهاب، في معرض كلمته الافتتاحية أمام الجلسة الموضوعاتية، أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سائر المجالات، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يعتبر أمرا لازما من المنظور الحقوقي وضرورة من أجل تحقيق التقدم داخل المجتمعات. وشدد على أن الاستراتيجيات الإنمائية المراعية للعنصر الجنساني تسجل نموا اقتصاديا قويا، حيث إن اعتماد مقاربة من هذا القبيل يمكن واضعي السياسات من إعداد استجابات وتدابير السياسات الملائمة من أجل ضمان التوزيع العادل للموارد بما يفضي إلى بناء مجتمعات عادلة وجامعة.

وأكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد إياد أمين مدني، مجددا في معرض كلمته أمام الدورة، أن تمكين المرأة يظل أولوية رئيسية لمنظمة التعاون الإسلامي لضمان حقوقها الإنسانية، بل ولأن ذلك يشكل عنصرا ميسرا وقوة للتغيير لتحقيق التنمية المستدامة ولإحلال السلم والاستقرار. وسلط الضوء على مبادرات منظمة التعاون الإسلامي التي تتضمن، من جملة أمور أخرى، خطة عمل النهوض بالمرأة، وبرنامج العمل العشري الثاني الذي تم اعتماده في الآونة الأخيرة والذي يدعو كافة الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير عملية لتقليص معدل وفيات الأمهات وحوادث العنف التي ترتكب ضد المرأة ولتحسين معدلات إلمام النساء بالقراءة والكتابة ومشاركتهن في سوق العمل في الدول الأعضاء في المنظمة. كما أشارعلى الهيئة بضرورة مواصلة مد يد العون للدول الأعضاء في تحديد الفجوات السائدة الموجودة بين الجنسين وإدماج قضايا تمكين المرأة وأهمية الأسرة في مخططاتها المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، واستعراض الأطر والتشريعات المؤسساتية المختلفة المرتبطة بالمرأة ورفاه الأسرة ونمائها، وذلك بغرض تطوير إمكانية إنفاذها وخلق نوع من التلاحم بينها وبين الآليات الإنمائية الدولية المراعية للعنصر الجنساني.

أوضح أعضاء الهيئة، أثناء قيامهم بتقييم واقعي لما تم إحرازه من تقدم حتى الآن، أنه بالرغم من المبادرات والآليات الدولية العديدة وكذا التي تقودها منظمة التعاون الإسلامي، فإن البطء الذي يعتري عملية تنفيذها يعيق إحراز التقدم الجوهري بخصوص قضية تنمية المرأة وتمكينها في الدول الأعضاء. وشددوا، وفقا لذلك، على ضرورة قياس التقدم بخصوص:

1. مراجعة خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة لجعلها أكثر تمثيلا وذات منحى عملي، وذلك من خلال إشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام،
2. إيجاد نوع من التآزر بين المخططات والاستراتيجيات الوطنية لكل دولة من الدول الأعضاء وبين برنامج العمل العشري الثاني،
3. توقيع وتصديق الدول الأعضاء على المعاهدات والاتفاقيات، وخاصة ما يتعلق منها بالمنظمة الإسلامية لتنمية المرأة، وذلك من أجل ضمان المساواة بين الجنسين وتعزيز رفاه الأسرة. كما أعربت الهيئة عن استعدادها للعمل سوية مع كل من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، وكذا مع غيرهما من المؤسسات المتخصصة الأخرى، لمساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير قانونية واعتماد سياسات لتعزيز مشاركة المرأة داخل سائر قطاعات المجتمع.

وطيلة الأيام الخمسة للدورة، أجرت الهيئة مناقشات مستفيضة تناولت جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وكذا المهام المحددة التي أوكلها إليها مجلس وزراء الخارجية، مثل ظاهرة الإسلاموفوبيا، والتحريض على الكراهية، والآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية الأحادية على الدول الأعضاء، والآلية الدائمة لرصد أوضاع حقوق الإنسان في كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي، وأوضاع حقوق الإنسان للأقليات المسلمة في كل من ميانمار وجمهورية أفريقيا الوسطى. واستمعت الهيئة كذلك لإحاطات وإسهامات من الأمانة العامة للمنظمة وخبراء حول هذه المواضيع وشكلت عنصرا أساسيا لصياغة قرارات وتوصيات مستنيرة وشاملة بشأن هذه المواضيع.

وقد أطلع أعضاء الهيئة، الذين قاموا في الآونة الأخيرة بزيارة إلى فلسطين، الهيئة على الحالة المزرية لأوضاع حقوق الإنسان لأبناء الشعب الفلسطيني، وهي نتيجة حتمية لنظام الاحتلال الإسرائيلي الأسوأ على الإطلاق المفروض عليهم منذ عقود من الزمن. وسيتم في الوقت المناسب رفع تقرير مفصل حول الزيارة إلى مجلس وزراء الخارجية. كما نددت الهيئة بالمزاعم الإسرائيلية الأخيرة غير المشروعة بخصوص هضبة الجولان السوري المحتل، وحثت المجتمع الدولي على رفض تلك الادعاءات غير القانونية رفضا قاطعا وإدانتها بشدة. ودعت الهيئة كذلك كافة الجهات الفاعلة ذات الصلة، ومن بينها مجلس الأمن الدولي، إلى اتخاذ تدابير فورية من أجل وضع حد لاستمرار معاناة الفلسطينيين الأبرياء على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي. وتم إصدار بيان صحفي مفصل ومنفصل حول هذا الموضوع.

وفي معرض تداولها حول أوضاع المسلمين الروهينغيا بميانمار، لاحظت الهيئة أن النشوة الأولى التي واكبت فوز الرابطة الوطنية من أجل الاستقلال بالسلطة، بزعامة أونغ سانغ سوو كيي، قد خمدت وبالتالي فإن منافع الديمقراطية لم تفض إلى كبح جماح انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في حق الروهينغيا المضطهدين. ومع ذلك، وبالرغم من مشاعر الإحباط الأولية فقد تم الاتفاق على أن تواصل كل من منظمة التعاون الإسلامي والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان مساعيهما للانخراط مع حكومة ميانمار بوسائل رسمية وغير رسمية تشمل التوعية والترويج العمومي والدعم الإنساني والانخراط مع المجتمع المدني لضمان الحقوق الإنسانية الأساسية للروهينغيا المهمشين. وشددت الهيئة كذلك على ضرورة تنظيم مؤتمر طاولة مستديرة أو حلقة دراسية لتوعية الجمهور وحشد الدعم لقضية الحقوق الإنسانية للمسلمين الروهينغيا.

ولاحظت الهيئة أن وتيرة الأحداث المرتبطة بظاهرة الإسلاموفوبيا وحدتها قد تزايدت، ليس في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وحدهما، بل وفي مناطق أخرى مثل ميانمار وجمهورية أفريقيا الوسطى، ويعزى ذلك بالأساس إلى صعود الجماعات اليمينية وإلى الجهل بالإسلام. وبالتالي أوصي بضرورة قيام كل من منظمة التعاون الإسلامي والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، وبالتعاون مع بعض المؤسسات مثل مركز الملك عبد الله الدولي للحوار بين أتباع الديانات والثقافات، بتنظيم الحوار بين الديانات من أجل تبديد التصورات المغلوطة وتعزيز االفهم الصحيح للإسلام في الغرب وفي غيره من المناطق. كما اقترح أن تتابع الهيئة عن كثب مسار اسطنبول وأن تشارك في اجتماعاته وتقدم المساعدة القانونية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إعداد التقارير والوفاء بالالتزامات الناشئة عن القرار رقم: 18/16 وإجراء الدراسات البحثية ذات الصلة.

وفي إطار الجهود التي تبذلها الهيئة لعرض التصور الإسلامي ومواجهة التصورات المغلوطة حول قضايا حقوق الإنسان المعاصرة، ناقشت واعتمدت ثلاث دراسات أعدتها لجانها الفرعية حول المواضيع التالية:

1 -إرث المرأة والرجل في الشريعة الإسلامية،
2 -الاتجار في البشر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (مع التركيز على النساء والأطفال)،
3 -حقوق الأقليات في الإسلام،

وسترفع هذه الدراسات إلى الدورة القادمة لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لبحثها وتدارسها.

وقدم المبعوث الخاص للأمين العام للمنظمة لجامو وكشمير إحاطة أمام الهيئة حول انتهاكات حقوق الإنسان في كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي واستمرار امتناع الحكومة الهندية عن استقبال بعثة لتقصي الحقائق إلى الإقليم. ورحبت الهيئة بخططه لزيارة جامو وكشمير الحرة والتي من المرتقب أن يزور خلالها مخيمات اللاجئين ويجري تقييما لانتهاكات الجانب الهندي لحقوق الإنسان، ولتبادل وجهات النظر مع ممثلي الحكومة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام. واتفق كلا الطرفان كذلك على مواصلة التعاون بشأن هذه القضية الهامة.

واحتفاء بالذكرى الثلاثين لاعتماد إعلان الحق في التنمية ودعما لتنفيذه الفعلي والتوافقي العالمي، قررت الهيئة تنظيم ندوتها السنوية لعام 2016 في أكتوبر بدولة الإمارات العربية المتحدة حول موضوع " **الحق في التنمية** "، وذلك بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة.

ومتابعة للتوصية الواردة في الوثيقة الختامية للندوة التي نظمتها الهيئة عام 2014 حول موضوع " **الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية والمالية على تمتع شعوب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بحقوقها الإنسانية كاملة** "، والتي اعتمدها مجلس وزراء الخارجية في دورته الثانية والأربعين، طلبت الهيئة مجددا من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إنشاء آلية للرصد داخل الأمانة العامة لجمع المعطيات حول عواقب التدابير القسرية الانفرادية. ورحبت الهيئة، في الوقت ذاته، بقرار الأمين العام القاضي بتشكيل فريق عمل مؤلف من كل من الأمانة العامة للمنظمة والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، يتولى مهمة إعداد مصفوفة / مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات من أجل ملاءمة الاستراتيجيات الوطنية للدول الأعضاء من منظور التثقيف في مجال حقوق الإنسان وذلك بحلول نهاية عام 2016. وكانت هذه التوصية واحدة من التوصيات الرئيسية الصادرة عن الندوة التي نظمتها الهيئة عام 2015 حول موضوع التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

كما نظمت الهيئة صبيحة يوم 5 مايو 2016 ورشة عمل مشتركة مع وزارة الخارجية الأمريكية حول تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم:16/18. وشهد الاجتماع المفتوح العضوية نقاشا مستفيضا بين أعضاء الهيئة وممثلي الدول الأعضاء تناول التحديات الراهنة والممارسات الفضلى من البلدان المختلفة. وشدد المشاركون على أن التنفيذ الفعلي للقرار16/18 يتطلب التزاما سياسيا وعلى أعلى المستويات، وأكد أهمية وضع قنوات للتواصل على المدى الطويل بين المجتمع المدني والحكومات من أجل تطوير السياسات استنادا إلى الردود والتفاهم. وشدد أعضاء الهيئة، في معرض تطرقهم لأهمية ضمان حرية التعبير باعتبارها العنصر الأساسي لممارسة الحق في الحرية الدينية، وعلى وجوب الفصل بين حرية التعبير وبين القولبة النمطية السلبية والإساءة لجميع الأديان والجماعات الدينية، بما يفضي إلى التحريض على الكراهية والتمييز، وهما موضوعان محظوران بموجب القانون الإنساني الدولي. ودعا أعضاء الهيئة كافة الجهات المعنية إلى الاستفادة من مسار اسطنبول باعتباره الإطار المشترك لتحقيق المزيد من الوضوح والفهم الدوليين لمفهومي حرية التعبير وخطاب الكراهية، من أجل ضمان التطبيق الموحد

للمحظورات المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي، وذلك بغرض التصدي على نحو فعال لحوادث التحريض على الكراهية والتمييز على أساس الدين.

وقد أعرب رئيس الهيئة، في معرض كلمته الختامية، عن صادق الامتنان لكافة الدول الأعضاء، ومن بينها المملكة العربية السعودية، التي تستضيف مقر الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، ولمعالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد إياد أمين مدني، على الدعم اللوجستي والمعنوي الدؤوب الذي ما انفكا يقدمانه للهيئة لضمان السير السلس والفعال لعملها خلال السنوات الحاسمة لنشوئها، مجددا التأكيد في الوقت ذاته على عزم الهيئة الأكيد على العمل جنبا إلى جنب مع الأمانة العامة للمنظمة ومع غيرها من المؤسسات المتخصصة الأخرى من أجل المزيد من التطوير والتعزيز لاحترام حقوق الإنسان وحماية المجتمعات في البلدان الإسلامية.

****

للمزيد من المعلومات يرجى تصفح الموقع الاكتروني التالي الخاص بالهيئة: www.oic-iphr.org